1 يوليو 1972

1 Juillet 72

التسلح :

وتجارة الاسلحة

١ ـ من مراسلنا بواشنطن الازرق بن علو

بينما كانت لجنة من اعضاء مجلس الشيوخ تستمع باهتمام الى ممثل عن وزارة الدفاع الامريكية « يشرح لهم كيف ولماذا يجب على الشعب الامريكي ان يدفع مزيدا من الضرائب لتمديد برامج المساعدات الخارجية ، وكان الموضوع يدور حول مـا سيقدم من مساعدات عسكرية لكامبوديا ومقداره ثلاثمائـة مليون دولار ، كانت الاخبار تتوارد من سايغون وكامبوديا عن عمليات سرقة الاسلحة والمعدات الحربية التي يقوم بها الضباط الموالون للنظام الحاكم هناك وبيعها في السوق السوداء .

وفي قارة اخرى وجو يختلف عن الاول بسويسرا ، جلس بعض التجار مع جماعة يدعون انهم يمثلون حركة افريقية انفصالية ، يتداولون حول صفقة من الاسلحة الموجودة في مخازن منظمة الحلف الاطلسي اسلحة قيل انها اصبحت عتيقة بالنسبة لحاجيات الحلف

وفي عاصمة اروبية اخرى كان احد رجال الجيش الايرلنـدي الجمهوري يتناقش مـع مسؤول شركة للاسلحة لتزويـد الجيش المـذكور بالبنـادق والرشاشات والذخيرة

ومن عاصمة عربية كتب احـد الصحفيين المطلعين يقول بأن بعض الضباط الاردنيين يحاولون دائما ان يحصلوا على « قسمتهم » من كل ما تحصل عليـه البلاد مـن مساعدات حربية ومعدات عسكرية

يبدو من هذه الامثلة التي ذكرت على سبيل التوضيح لا الحصر ، الى اي درجة اصبحت قضية تقديم المساعدات الحربية وبيع الاسلحة تجارة رابحة ووسيلة تستغل من قبل الافراد والحكـومات واداة للمناورات السياسـية الخفية والضغوط التي تـجري من وراء حجاب

بل يمكن القـول بأن التجارة الدولية للاسلحة ، سواء كانت تتمثل في تهريب صناديق المسدسات عبر حدود دول في امريكا الجنوبية او شراء احدث طائرات الفانتوم والميج والميراج ، قد اصبحت من اقوى العوامل واهم الوسائل في الدبلوماسية الدولية والسياسية العالمية

اظهرت دراسة حديثة قام بها جماعة من الخبراء لحساب جمعية الامم المتحدة انه منذ عشرة أعوام كانت دول العالم تنفق مائة وعشرين مليارا من الدولارات سنويا على المعدات الحربية ويتجاوز هذا المبلغ اليوم مائتي مليار دولار

وهناك دراسة اخرى حـول «نتائج التسابق الى التسلح واثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم » توضح بأن تكاليف التسلح ستصبح ثلاثمئة وخمسين مليارا سنويا في عام 1980 هذا اذا افترضنا بأن المبالغ المخصصة ستبقى على النسبة الحـالية التي هي بين 7 ٪ و 9 ٪ من الانتاج العالمي ، وكل ذلك يؤثـر على المبالغ المخصصة للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية .

واذا نظرنا الى السنوات القليلة الماضية نلاحظ ان الارتفاع المستمر في تكاليف التسلح وانتاج الادوات الحربية قد حدث في فترة من الزمان لم تحصل فيها اية حرب بين الدول الكبرى مباشرة ، بل كانت الدول الكبرى تـجري محـادثات وتقدم تدريجيا نحو الحد من انتاج الاسلحة الستراتيجية وتعمل على منـع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبكترولوجية وعلى عدم استعمال اعماق البحار للاغراض الحربية وحمايـة المحيـط من التلوث بالاشعاعات ... الخ

اصبحت مهنة انتاج الاسلحة من اربح المشاريع في نظر الشركات المنتجة في الدول المتقدمة ، وقد استفادت شركات اوروبية عديدة في المانيا الغربية وبلجيكا وايطاليا ، وحتى في النمسا المحايدة استفادت من استمرار الحرب في جنوب شرق اسيا وظلت تحصل على رخص لانتاج انواع من الاسلحة لصالح وزارة الدفاع الامريكية

وحتى البنان الذي تمنعه قوانينه الدستورية من تصديـر الادوات الحربية للدول الشيوعية والدول المعادية استفاد من حرب الفيتنام فنمت صناعاته الحربية والصناعة المرتبطة بها

وقد اشتهر في الماضي افراد كوسطاء في تجارة الاسلحة ، ولكن هذه القضية اصبحت الان بيـد الحكومات ولو ان بعض الوسطاء لعبوا دورا كبيرا في تحويل الاسلحة الى منطقة بيافرا بنيجيريا خـلال الحرب الاهلية ، والى عدد من بلدان امريكا اللاتينية

وفي الرد على قائمة من الاسئلة وجهتها الامم المتحدة الى حكومات الدول النامية حول قضية التسلح وبرامج المساعدات الخارجية ، سنة الماضية حدثت فوق اراضي الدول النامية في اسيا وافريقيا ، الاقتصادي اكبر مما هي في الواقع .

ويلاحظ هذا الخبير بأن الحروب التي نشبت خلال الخمس والعشرين اكدت بعض هذه الحكومات بأن المساعدات العسكرية هي الان أقل بكثير مما كانت عليه ، نظـرا لصد هذه الدول عـلى الاحـلاف واهتمامها بالتنمية الاقتصادية .

البقيـة عـلى « ص 10 »

1972 يوليو 5 الأسلحة وتجارة

01/07/72 التسلح و - -